

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
مجلس جهة فاس- مكناس



اتفاقية شراكة

بين

وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي

و

مجلس جهة فاس- مكناس

من أجل

تنظيم الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة

فاس- مكناس



شتنبر 2017

ديباجة



- في إطار تفعيل التوجهات الملكية السامية في مجال محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء والنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- واعتبارا لأهمية النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بجهة فاس-مكناس والرفع من مساهمته في محاربة الفقر والهشاشة وتحقيق التنمية المحلية؛
- ونظرا لأهمية مواكبة المشاريع المحدثة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لضمان نجاحها واستمراريتها؛
- واستحضارا لأهمية حل إشكالية تسويق منتوج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لضمان نجاح المبادرات الرامية إلى تشجيع هذا النوع من الاقتصاد والنهوض به على صعيد هذه الجهة؛

توقع اتفاقية شراكة بين الأطراف التالية:

- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي، المشار إليها فيما بعد بالوزارة، ممثلة من طرف السيد محمد ساجد بصفته وزيرا

و

- مجلس جهة فاس - مكناس، المشار إليها فيما بعد بالجهة، ممثلة من طرف السيد محند العنصر بصفته رئيسا.

٢

اتفقت الأطراف على ما يلي:

المادة الأولى: مضمون الاتفاقية

- ◀ تم هذه الاتفاقية لتنظيم أسواق متنقلة بصفة دورية ومنتظمة بجهة فاس- مكناس لفائدة منتوجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتهم فضاءات متفق عليها على صعيد الجهة.
- ◀ تحديد الآليات الضرورية الكفيلة بضمان استمرارية هذه الأسواق.

المادة الثانية: المستفيدون

- ◀ يستفيد من هذه الأسواق كل من التعاونيات والجمعيات، المتواجدة على صعيد تراب جهة فاس - مكناس.

المادة الثالثة: الأهداف

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- ◀ تحسين تسويق منتوجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجهة؛
- ◀ التعريف بمنتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتثريتها من المستهلك؛
- ◀ ضمان نجاح واستمرارية المشاريع المحدثّة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

المادة الرابعة: محاور الاتفاقية

تشمل الاتفاقية المحاور التالية:

- ◀ تنظيم أسواق متنقلة لمنتجات التعاونيات والجمعيات، المتواجدة بجهة فاس- مكناس، بصفة دورية ومنتظمة،
- ◀ تخصيص فضاءات مجهزة بالماء والكهرباء لهذه الأسواق على صعيد تراب الجهة،
- ◀ تجهيز هذه الأسواق بالأروقة والمعدات الضرورية للعرض والبيع سهل التنقل،
- ◀ تنظيم حملات تواصلية لإنجاح هذه الأسواق،
- ◀ إحداث فضاءات للتكوين والتحسيس داخل هذه الأسواق،
- ◀ الرفع من جودة وجاذبية المنتجات المعروضة.

المادة الخامسة: تمويل تنظيم الأسواق

- ◀ تبلغ التكلفة الإجمالية المتوقعة لتنظيم هذه الأسواق 4.000.000.00 درهم، بالنسبة لسنتي 2017/2018، يتم تمويل هذا المبلغ كالتالي:

✓ تساهم الوزارة بما قدره مليون ونصف المليون (1.500.000) درهم تحول لميزانية الجهة:

✓ يساهم مجلس الجهة بما قدره 2.500.000.00 درهم لسنتي 2017/2018؛

- ◀ يتم العمل على تعبئة موارد أخرى لضمان استمرارية تنظيم هذه الأسواق.